نظام العلامات التجارية ١٤٢٣هـ

S

可可可可可可可能的可

5



الرقم دم ۲۱/ التاريخ : ۲۸/۱/۲۷ مـ

بعون الله تعالى

باسم خادم الحرمين الشريفين الملك نهد بن عبدالعزيز آل سعود نحن عبدالله بن عبدالعزينز آل سعود

نائب مسلك المملكة العربية السعودية بناء على الأمر الملكي رقم (٢٥١١) وتاريخ ٢٣/٣/٨ ١ هـ. ويشاء عملى المادة (السبعين) من النظام الأساسي للحكم ،

الصادر بالأمر الملكي رقم (١٠١١) وتاريخ ٢١٨/٢٧ م.

ويناء صلى المأدة (العشرين) من نظام مجلس الوزراء ، الصادر بالأمر الملكي رقم (١٣/٩) وتاريخ ١٤/٣/٣ هـ.

ويناء على المادتين (السابعة مشرة) و (الثامنة عشرة) من نظام مجسلس الشورى ، العسادر بالأمسر المسلكي رقسم (١/١٩) وتساريخ ٧ ٤ ١٢/٨/٢٧

ويعد الاطلاع على نظام العلامات التجارية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٥) وتاريخ ١٤٠٤/٤-١٤.

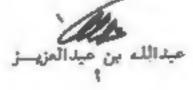
ويعد الاطلاع على قرار مجلس الشورى رقم (١٤/٥٠) وتاريخ ١٤٠/١٠/٢٢ هـ.

ويمد الأطبارع مثى قرار مجلس الوزراء رقم (١٤٠) وتاريخ ١٤٠ عد.

رسمنا بما هنو آت :

أولا: الموافقة على نظام العلامات التجارية بالصيغة المرافقة.

ثانیا: علی سمو ناتب رئیس مجلس الوزراء والوزراء ـ کل فیما یخمه ـ تنفیذ مرسومنا هذا.





قرار رقع: ﴿ 11. } وتاريخ: 11. * /1114هـ

أن مجلس الوزراء

تخليز الودداء

الإماليل المالية المالية

بعد الاطلاع على المعاملة الواردة من ديوان رئاسة مجلس الوزراء برقسم ٧/٤٤٥ ، ٢/ر وتاريخ ٢/٢/١٢/١٤هـ ، المشتملة على برقيتي صاحب السمو الملكي وزير الخارجية رقم ٢/٢/١٣٤/٩٦ ، ٥٢٨/٣٤/٩٠ وتاريخ ١/٢/١٠ وتاريخ ١/٢/١٠ وتاريخ ٢/٢/١٠ وتاريخ ٢/١/٣١ هـ ورقم ٢/٤٢١/٣٤/٩٦ وتاريخ ٢/١/٧/١٨ وتاريخ ١/٨٥٠ ٢٤/٩٦ هـ بشأن مشمروع نظام العلامات النجارية الذي أعدته وزارة النجارة .

وبعد الاطلاع على نظام العلاميات التجارية الصادر بالموسوم الملكي رقم (٩/٥) وتاريخ ٤/٥/٤ ؛ ١٩هـ .

وبعد الاطلاع على المحضر رقم (٣٣٣) وتاريخ ٢١/٩/٢١ هـ للعد في هيئة الحيراء .
وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (٤٠٤/٥٤) وتاريخ ٢٢/١٠/٢١ ١هـ .
وبعد الاطلاع على المحضر رقم (٤٥) وتاريخ ٥١/٢/٢١ ١هـ المعد في هيئة الحيراء .
وبعد الاطلاع على توصية اللجنة العامة لمجلس الوزراء رقسم (٥٤٠) ولساريخ

يقرر

الموافقة على نظام العلامات التجارية بالصيغة المرافقة .

وقد أعد مشروع مرسوم ملكي بذلك صيغته مرافقة لهذا .

نائب رئيس مجلس الوزراء

成制油

المتناه القريث بالشيخ يختر متناب المجازة على الرزالة



الرقسم: اقاريسخ: للفقرعات:

مشروع نظام العلامات التجارية الباب الاول أحكام عامة

المادة الأولى :

تعد علامة تجارية في تطبيق أحكام هذا النظام الاسماء المتخذة بشكلاً مميزاً أو الإمضاءات أو النقوش البارزة، الإمضاءات أو الكلمات أو الحروف أو الارقام أو الرسوم أو الرموز أو الاختام أو النقوش البارزة، أو أي مجمع منها تكون قابلة للإدراك بالنظر وصالحة لتمييز منتجات صناحية أو تجارية أو حرفية أو زراعية أو مشروع استغلال للغابات أو ثروة طبيعية ، أو للدلالة على أن الشيء المراد وضع العلامة عليه يعود لمالك العلامة بداعي صنعه أو انتقائه أو اختراعه أو الاتجار به ، أو للدلالة على تأدية خدمة من الخدمات.

المادة الثانية :

لا تعد ولا تسجل علامة تجارية الإشارات والشعارات والاعلام وغيرها الوارد بيانها أدناه :

- أم الإشبارات الخالبية من أي صفة مميزة والتي تعد وصفاً لخصائص مجرد أسماء عادية يطلقها العرف على المنتجات أو الخدمات.
- ب- كل تعبير أو إشارة أو رسم مخل بالدين أو يكون مطابقاً أو مماثلاً لرمز ذي صبغة دينية.
 - جـ كل تعبير أو إشارة أو رسم مخالف للنظام العام أو الأداب العامة.
- د- الشعارات العامة والأعلام وخيرها من الرموز والأسماء أو التسميات الخاصة بالمملكة ، أو
 بإحدى الدول الشي تعاملها بالمشل ، أو بإحدى الدول الأعضاء في لتفاقية دولية مستعددة





	:	-	الرف
	;	<u></u>	التاريد
HITTINIA I AND	-	عات	للشقو

الأطراف تكون المملكة طرفاً قيها ، أو بمنظمة دولية أو حكومية ، وكذلك أي تقليد لهذه الشعارات أو الأعلام أو الرموز أو الأسماء أو التسميات ما لم يكن مصرحا بذلك من الجهة المائكة ثها:

هـ- الشارات والدمضات الرسمية للمملكة والدول والمنظمات المشار إليها في الفقرة (د) إذا كانت هذه الشارات والدمضات خاصة برقابتها على المنتجات أو الخدمات أو ضمانها ما لم يكن مصرحاً بذلك من الجهة المالكة لها .

ولا يسري هذا الحظر إلا عندما تكون العلامة معدة للاستعمال على المنتجات نفسها أو الخدمات أو على منتجات أو خدمات مشابهة.

ر- الأسماء الجغرافية إذا كنان استعمالها من شأنه أن يحدث لبسأ فيما يشعلن بمصدر المنشجات أو الخدمات أو أصلها ، أو إذا كان من شأنه احتكار بيأن للمصدر أو تسمية المنشأ دون وجه حق.

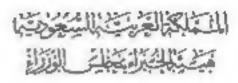
ز- صور الأخرين أو أسمائهم الشخصية أو التجارية سالم يوافقوا هم أو ورثبتهم صلى استعمالها.

حد البيانات الخاصة بدرجات الشرف.

ط- البيانات البني من شأنها أن تضلل الجمهبور ، أو تتضمن بيانات كالابة عن مصدر المنتجات أو الخدمات أو صفاتها الأخرى ، وكذلك الملامات التي تحتوي على بيان اسم تجاري وهمي أو مقلد أو مزور.

ي- العلامات العطابقة أو العشابهة للعلامات الشائعة الشهرة في المملكة ولو كانت خير مسجلة







· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·	الرائسم:	
LITTAL ILLIANDON INCOME	التاريسخ:	
	الكشفرمات :	

فيها على سلم أو خدمات مطابقة أو مشابهة والعلامات المطابقة أو المشابهة لتلك الشائعة الشهرة في المملكة والمسجلة فيها على سلم أو خدمات ليست مطابقة أو مشابهة شريطة أن يلحق ذلك الانتفاع الضرر بصاحب العلامة شائعة الشهرة.

ك- العلامات المعلوكة الاشخاص طبيعيين أو معنويين يحظر التعامل معهم وفقاً لقرار صادر من قبل الجهة المختصة.

ل- الإشارات المطابقة أو المشابهة لعلامات تجارية سبق إيداعها أو تسجيلها من ثبل الآخرين ملى منتجات أو خدمات مطابقة أو مشابهة ، وكذلك الإشارات التي ينشأ عن تسجيلها بالنسبة لبعض المنتجات أو الخدمات الحط من قيمة منتجات الآخرين أو خدماتهم.

الياب الثاني،

إجراءات تسجيل العلامات التجارية وشهرها.

المادة الثالثة،

يعد سجل بالإدارة المختصة بوزارة التجارة يسمى (سجل العلامات التجارية) تقيد فيه جميع العلامات التجارية المسجلة وإخطارات التنازل عن ملكيتها أو نقلها أو رهنها أو الحجز عليها أو الترخيص باستعمالها وكذلك تجديدها أو شطبها ، وجميع البيانات التي تنص عليها اللائحة التنفيذية.

200	ret of	n".	44
	22	'nų	



	الرقىسم:
	العاريـــــخ :
***************************************	للشارمات :

المادة الرابعة

للفئات الآتية الحق في تسجيل العلامات التجارية:

ل الاشخاص الطبيعيون أو المعنويون المتمتعون بالجنسية السعودية.

ب الاضخاص المقيمون في المملكة عادة والمصرح لهم بمباشرة عمل من الاعمال التجارية أو الاعمال الحرفية.

جه الاشخاص المنتمون إلى دولة تعامل المملكة بالمثل.

د- الأشخاص المستمون إلى دولة عضو في اتفاقية دولية متعددة الأطراف تكون المملكة طرفاً فيها أو يقيمون في تلك الدولة.

هرد المصالح العامة.

المادة الخامسة:

يقدم طلب تسجيل لكل علامة تتوافر فيها الشروط المنصوص عليها في المادة الأولى من هذا النظام من صاحب الشأن إذا كان له موطن في المملكة أو من وكيل رسمي له موطن فيها ، وذلك إلى الإدارة المختصة بوزارة التجارة وفقاً للشروط والإجراءات التي تحددها اللائحة الثنفيذية.

山林山

بعوديا	المتاكنات المالة المتالية
المنزلة	مَنْ مُنْ الْمُنْ الْم





المادة البادسة:

يجوز طلب تسجيل العلامة عن فئة واحلة أو أكثر من فئات المنتجات أو الخدمات ، وتتعدد الطلبات بتعدد الفئات العطلوب تسجيل العلامة عنها ، وذلك وفق الشروط والإجراءات التى تحددها اللائحة التنفيذية.

المأدة السايعة:

يجوز تقديم طلب واحد لتسجيل مجموعة من العلامات المتطابقة من حيث عناصرها الجوهرية ، ويقتصر اختلافها على أصور لا تمس ذلتيتها مساساً جوهرياً كلون العلامات أو بنيان المنتجات أو الخدمات المرتبطة بها ، على أن تكون هذه المنتجات أو الخدمات تابعة لنقس الفئة.

المادة الثامنة ،

في حال طلب شخصين أو أكثر تسجيل العلامة نفسها ، أو علامات متشابهة بشكل يحدث اللبس من فئة واحدة من فئات المنتجات أو الخدمات ، وكان للطلبات تاريخ الإيداع ذاته أو تاريخ الأولوية ذاته ، يوقف طلب التسجيل إلى أن يقدم أحدهم تنازلاً كتابها من المسازمين له مصدقاً عليه نظاماً ، أو إلى أن يعدر حكم نهائي من ديوان المظالم باحقية أحدهم في التسجيل.

SHE SHE

التعليم القريب المراقة المراقة



 :	-	لواسا	1
 **	-		1
	عات	الكنقر	

المادة التاسعة:

إذا رغب طالب تسجيل علامة أو خلقه في التمتع بحق الأولوية استناداً إلى طلب سأبق مودع في دولة عضو في اتفاقية دولية متعددة الأطراف تكون المملكة طرفاً فيها ، أو دولة أخرى تعامل المملكة معاملة المثل ، فعليه أن يرفق بطلبه إلراواً يبين فيه تاريخ الطلب السابق ورقمه والدولة التي أودع فيها عذا الطلب ، كما يتعين على الطالب أن يودع صورة من الطلب السابق مصدةاً عليها من السلطة المختصة في الدولة التي أودع فيها ، وذلك خلال ستة أشهر من تاريخ تقديم طلب التسجيل الذي يدعي من أجلة حق الأولوية وإلا سقط حقد في المطالبة بها.

عبلى الإدارة المختصة بوزارة التجارة أن تبت في طلب التسجيل خلال مثين يوماً من تاريخ تقديمه ، منى كان مستوفياً للشروط والإجراءات المنصوص عليها في هذا النظام واللائحة التنفيذية.

المادة الحادية مشرة.

إذا رأت الإدارة المختصة أن طلب التسجيل لا يتفق وأحكام هذا النظام ، فعليها أن تبلغ طالب التسجيل كتابياً بذلك ، ولها أن تطلب أستيفاء الشروط أو إدخال التعديلات اللازمة تثبول طلب التسجيل،

	- 10 mg
	70.00
	A STATE OF THE PARTY OF THE PAR
_	
	. 10 10



المادة الثانية عشرة:

إذا لم يستجب طالب التسجيل لطلبات الإدارة المختصة باستيفاء الشروط أو إدخال التعليلات خلال تسغين يوماً من تاريخ إبلاغه بذلك ، اعتبر طلبه مرفوضاً من تاريخ فوات مذا الميعاد.

المادة الثالثة مشرة:

لصاحب الشأن التظلم لوزير التجارة من القرار الصادر برفض طلبة خلال ستين يوماً من تاريخ إبلاف به ، وإذا صدر قرار الوزير برفض التظلم كان لصاحب الشأن حق الطمن فيه أمام ديوان المظالم خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إبلاقه به.

المادة الرابعة عشرة:

ذي حالة قبول تسجيل العلامة تقوم الإدارة المختصة بالشهر عنها بالكيفية والإجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية ، ويلزم طالب التسجيل بتكاليف الشهر.

المادة الخامسة عشرته

لكل ذي مصلحة الاصتراض على قبول تسجيل العلامة أمام ديوان المطالم خلال تسمين يوماً من تاريخ شهرها ، مع إيداع نسخة من الاعتراض وما يفيد تقديمه لدى الإدارة المختصة بوزارة التجارة.

المادة السادسة خشرة:

تقوم الإدارة المختصة بتسجيل العلامة في السجل المنصوص عليه في المادة (الثالثة) من هذا النظام بعد أن يصبح القرار الصادر بقبول تسجيل العلامة نهائياً ، أو يصدر حكم في





التالكالة التالكي المالكي الما

مــذا الشــأن من ديوان المظالم ، ويشم التـــجيل وفقاً للإجرامات والشروط التي تحددها اللائحة التنفيذية.

المادة السابعة عشرة:

يعطى مائك الملامة التجارية بمجرد تمام تسجيلها شهادة تشمل البيانات التي تحددها اللائحة التنفيذية ، وعلى الأخص،

1- الرقم المتتابع لتسجيل الملامة.

ب- تاريخ إيداع طلب التسجيل وتاريخ التسجيل وتاريخ الأولوية إن وجدت.

جاء الاسم التجاري أو اسم مالك العلامة ومحل إقامته وجنسيته.

دم صورة للملامة،

هـ بيان بالمنتجات أو الخدمات التي سجلت هنها العلامة وبيأن فلتها.

المادة الثامنة مشرقه

لمبالك الملامة الشجارية الشي تم تسجيلها أن يطلب من الإدارة المختصة إدخال أي إضافات أو تعديلات عليها لا تمس ذاتيتها مساساً جوهرياً ، وتسري على هذا الطلب الشروط والإجراءات الخاصة بطلبات التسجيل الاصلية.

المادة التاسعة عشرته

لكـل ذي مصلحة الأطلاع على الــجل المنصوص عليه في المادة (الثالثة) من هذا النظام: وطلب بيانات أو صور مما هو مدون فيه.



المتنابخ الجريت بالشيخ في المالية المنابخ المنابغ الم





الباب الثالث

أثر تسجيل العلامات التجارية.

المادة العشرون،

يكون لتسجيل العلامة التجارية أثره من تاريخ تقديم طلب التسجيل ، ويثبت هذا التاريخ طبقاً لما تحدده اللائحة التنفيذية.

المادة الحادية والعشرونء

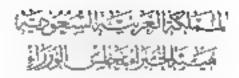
يعد من الم بتسجيل العلامة التجارية مالكاً لها دون سواه ، ويكون انتفاع أي شخص بعلامة مسجلة مسجلة مشروطاً بموافقة مالكها . ولمالك العلامة التجارية المسجلة الحق في رفع دعوى تضائية تطلب منع فيره من استعمالها أو استعمال أي إشارة أخرى مشابهة لها يكون من شأنها تضليل الجمهبور بالنسبة للمستجات أو الخلصات التي سجلت عنها العلامة، وكذلك بالنسبة للمستجات أو الخلصات التي سجلت عنها العلامة، وكذلك بالنسبة للمستجات أو الخدمات العمائلة . ويستثني من الحقوق الناهئة عن تسجيل العلامة الاستخدام المنصف ثلإشارات والرسوم الوصفية الخالية من الصفة المسيزة التي اهتملت عليها العلامة المسجلة.

المادة الثانية والعشرون،

تستمر حقوق صاحب الثان المترتبة على تسجيل العلامة التجارية لمدة عشرة سنوات ما لم يتم تجديدها.







الرقــم:الارقــم: الترويــم: الترويـ

الياب الرابع

تجديد الملامة التجارية وشطبهاء

المادة الثالثة والمشرون:

لمالك العلامة التجارية أن يقدم طلباً لتجديد تسجيلها خلال السنة الأخيرة من مدة حمايتها ولمدة سنة أشهر تالية لها ، وذلك بالشروط والإجرابات المنصوص عليها في هذا النظام ولائحته التنفيذية.

المادة الرابعة والعشرون:

تجدد الملامة المتجارية دون أي تحص جديث ، ويشهر من تجديد التسجيل وفقاً للشروط والإجراءات المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية .

المادة الخامسة والمشرون:

للإدارة المختصة ولكل ذي مصلحة أن يطلب شطب تسجيل العلامة التجارية في الأحوال الآتية:

إلى إذا ثم يتم مالك العلامة التجارية باستعمالها مدة خمس سنوات متتالية ، درن عذر مشروع، ب. إذا تم تسجيل العلامة التجارية بالمخالفة للنظام العام أن الأداب العامة.

جد - إذا تم تسجيل العلامة التجارية بناءً على غش أو بيانات كاذبة.

ويختص ديوان المظالم بالفصل في طلبات خطب التسجيل.







التاريسيخ : ،....

<u>ئاد ئر</u>عاث :



المتاكم المتالج ويتارك المتعاددة AND ALEXANDER

المادة السادسة والعشرون:

يشطب تسجيل العلامة التجارية بقرة النظام في الحالتين الأنبشين:

العلامات التجارية التي لم يتم تجديد تسجيلها طبقاً لهذا النظام ولا تحته التنفيذية.

ب. العلامات التجارية التي يمتلكها أشخاص طبيعيون أو معنويون وصدر من السلطة المختصة لرار بحظر التعامل معهمء

المادة السابعة والعشرون،

إذا شطبت الملامة التجارية فلا يجوز تسجيلها لصالح الأخرين على المنتجات نفسها أو الخدمات أو على منتجات أو خدمات مشابهة إلا بعد ثلاث سنوات من تاريخ الشطب ، إلا إذا نص قرار الشطب على مدة أقل.

المادة الثامنة والعشرون:

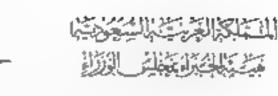
يشهر شبطب تسجيل العلامة التجارية ونقأ للإجرابات والشروط المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية . وينتج الشطب أثره من تاريخ صدور حكم ديوان المطالم أو انتهاء مدة الحماية ، أو من تاريخ صدور قرار الحظر.

الباب الخامس

نقل ملكية للملامة التجارية ورهنها والحجز مليها

السادة التاسمة والمشرون:

يجوز أن تنتثل ملكية الملامة التجارية إلى الأخرين بأي واتعة أو تصرف ناتل للملكية ، ويشترط في التصرف أن يكون كتابة ، وألا يكون الغرض منه تضليط الجمهور وخاصة بالنسبة



			 	 : ,	الرق
161		· - ···	 1611.	 : <u>¿</u>	الخاريد
,	,,		 	 إعاث :	الشقر

تطبيعة أو مصدر المنتجات والخدمات أو مميزاتها أو أدائها.

المادة الغلاثونء

إذا انتقلت ملكنية المحل التجاري أو المشروع الذي تستخدم العلامة التجارية في تمييز منتجاته أو خدمات دون أن تتعقل ملكنية العلامة ذاتها ، فإنه يجوز لمن ظلت العلامة في ملكيت الاستمرار في استعمال هذه العلامة بالنسبة للمنتجات أو الخدمات إلتي سجلت من إجلها ما ثم يتفق على فير ذلك.

المادة الحادية والثلاثون:

يجوز رمن العلامة الشجارية أو الحجوز عليها مع أو بدون المحل الشجاري أو المشروع الذي تستخلم العلامة في تصييز منتجاته أو خدماته.

المادة الثانية والثلاثون

لا يكون نقل ملكية العلامة التجارية أو رهنها أو الحجز عليها منتجاً لأثاره بالنسبة اللاخرين إلا بعد شهره والتأشير به في السجل المنصوص عليه في العادة (الثالثة) من هذا النظام.

الباب السادس تراغيمس استخدام العلامة التجارية

المادة الثالثة والثلاثون،

يجوز لسالك العلامة التجارية أن يرخص لاي شخص طبيعي أو معنوي باستعمالها هن كال أو بعض المستجات أو الخدمات المسجلة صنها ، ويكنون لصالك العلامة الحق في أن





 -	-			 -		 -			-,	-		٠.		-			-		الرقسم
	•			-	-	 		 	 	٠,	7	r			d	١.		:	التاريسيخ
	-		٠,						-							_			الشقوعات

يرخص الاشخاص الخرين باستعمالها ، كما يحق له أن يستعملها بنف ما لم يتفق على غير ذلك ، ولا يجوز أن تزيد مدة الترخيص من مدة حماية العلامة.

المادة الرايعة والثلاثون

يجب أن يكنون مقد الترخيص مكتوباً وأن يعبدن هلى توقيع المتعاقدين أو بعدمالهم أو اختامهم بصفة رسمية ، وذلك طبقاً لما تحدده اللائحة التنفيذية.

المادة الخامسة والثلاثون،

يجب قيد عقبد الترخيص بالسجل المنصوص عليه في المادة (الثالثة) من هذا النظام ، ولا يكون للترخيص أثاره قبل الأخرين إلا بعد قيده في السجل والشهر عنه ونقأ للإجراءات والشروط المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية.

المادة السادسة والثلاثون

لا يجوز للمرخص له الثنازل من الترخيص لغيره أو منح تراخيص من الباطن ما لم يتفق على غير ذلك.

المادة السابعة والثلاثون:

يشطب ثهد الشرخيص من السجل بناء على طلب مالك العلامة الشجارية أو المرخص له بعد تقديم ما يشبت اشتهاء الشرخيص أو نسخه وعلى الإدارة المختصة أن تبلغ الطرف الأخر بظلب شطب الشرخييص، وقع في هذه الحالة الاعتراض على ذلك أمام ديوان المظالم خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إخطاره بطلب الشطب.



التباكر الغرسة بالسنجورية





الباب السايم الملامات التجارية الجماعية

المادة الثامنة والثلاثون ا

يجدوز توزيس التجارة الترخيص بتسجيل هلامة تجارية جماعية للأشخاص الطبيعيين أو المعنوبين الذيبن يتولون مراقبة منتجات أو خدمات معهنة أو فحملها فليما يختص بمصدرها أو عناصر تركيبها أو طريقة صنعها أو أدائها أو صفاتها أو أي خاصية أخرى ، وذلك وفتاً للإجراءات والشروط التي تحددها اللائحة التنفيذية.

المادة التاسعة والثلاثون :

لا يجوز تسجيل العلامة التجارية الجماعية فير المجددة لصالح الأخرين بالنسبة لمنتجأت أو خدمات منطابة: أو متماثلة.

المادة الأريمون:

تطبق أحكام مذا النظام على الملامات التجارية الجماعية فيما لا يتعارض مع طبيعتها الخاصة

الباب النامن

الرسوم

المادة الحادية والأربعون

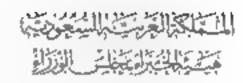
تحدد الرسوم المستحقة طبقاً لأحكام هذا النظام على الوجه الآتي و

أولاً ، ألف ريال من أي إجراء مما يأتي:



E





الرقسيم : افان_ـــخ : الفارمات :

أ- تقديم طلب تسجيل علامة تجارية عن نئة واحدة.

ب- تقديم طلب تسجيل علامة تجارية جماعية عن فئة واحدة.

جد طلب نحص علامة تجارية جماعية عن فئة واحدة.

و. الاطلاع على السجل بشأن علامة تجارية من فئة واحدة.

هــ كل صورة تؤخذ مما هو مدون بالسجل بشأن علامة تجارية عن فئة واحدة.

وم طلب التأشير بانتقال الملكية أو تحويلها لعلامة تجارية عن فئة واحدة.

زـ طلب الترخيص باستخدام علامة تجارية عن فئة واحدة ، وكذا التأخير برهنها وفقاً للمواد
 (الحادية والثلاثين) و (الثانية والثلاثين) و (الثالثة والثلاثين) من هذا النظام.

حـــ لكـل تمديـل أو إضافة في علامة تجارية عن فئة واحدة ، وفقاً للمادة (الثامنة عشرة) من هذا النظام.

ط- طلب إضافة أو تغيير أي بيان لم يحدد له رسم في شأن هلامة تجارية هن فئة واحدة. ي- طلب تجديد تسجيل علامة تجارية هن فئة واحدة خلال الأشهر السئة التالية أمدة حمايتها.

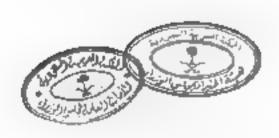
ثانيا: ثلاثة آلاف ريال عن أي إجراء مما يأتي:

أن تقديم طلب بالحماية الوقتية لعلامة تجارية عن فئة واحدة.

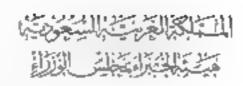
ب- تسجيل علامة تجارية عن فئة واحدة.

جد تسجيل علامة تجارية جماعية عن فتة واحدة.

د- تجديد شنجيل علامة تجارية من فئة واحدة.







هـ ، تجديد تسجيل علامة تجارية جماعية عن فئة واحدة.

المادة الثانية والأربعون؛

الطلبات والإجراءات المقرر لها رسوم طبقاً للمادة (الحادية والأربعين) من هذا النظام لا تكون مقبولة أو منتجة لأثارها إلا بعد أداء الرسوم المقررة.

الباب التاسع

الجراثم والطويات

المادة الثالثة والأربعون

مع علم الإخلال بأي عقوية أفد ، يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة ويفراء لا لقل عن خمسين ألف ريال ولا تزيد على مليون ريال أو بإحدى هائين العقويتين: أد كل من زور علامة مسجلة أو قلدها بطريقة تشبب في تضليل الجمهور ، وكل من استعمل بسوء القصد علامة مزورة أو مقلدة.

ب- كل من وضع بسوء القصد على منتجاته أو استعمل فيما يتعلق بخدماته علامة مملوكة ثفده.

جهه كل من عرض أو طرح للبيع أو باع أو حاز يقعد البيع منتجات عليها علامة مزورة أو مثلدة أو موضوعه أو مستعملة بغير وجد حق مع علمه بذلك ، وكذلك كل من عرض خدمات في ظل مثل هذه العلامة مع علمه بذلك.

المادة الرابعة والأربعون:

مع عدم الإخلال بأي مقوية أشد ، يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر ويغرامة



STATE OF THE PARTY OF THE PARTY



 :	الرقسم
 ŀ	التاريسخ
 t	للشارمات

لا تقبل عن عشرين ألف ريال ولا تزيد على مائتين وخمسين ألف ريال ، أو بإحدى هائين
 العقويتين،

إلى كبل من استعمل علامة غير مسجلة في الأحوال المتصوص عليها في اللقرات (ب اج عداء)
 من المادة (الثانية) من هذا النظام.

ب- كيل من دون بغير حتى على علاماته أو أوراقه التجارية بياناً يؤدي إلى الاعتقاد بحصول تسجيلها.

المادة الخامسة والأريعون

يمالب العائد بعقوبة لا تنزيد صلى ضعف الحد الالصى للعقوبة العقررة للمخالفة ، مع إخلاق المحل التجاري أن المشروع لمدة لا تقبل من خدسة مشرة يوماً ولا تزيد على سنة أشهر ، مع نشر الحكم على نفئة المخالف وفقاً للشروط والإجراءات التي تنص عليها اللائحة التنقيذية.

المادة السادسة والأربعون؛

يمد هائداً في تطبيق أحكام هذا النظام من حكم عليه في مخالفة من المخالفات المنصوص عليها في تطبيق إحكام هذا النظام من حكم عليها قيد وعاد إلى ارتكاب مخالفة أخرى معاثلة خلال ثلاث منوات من تاريخ الحكم عليها ألى المخالفة السابقة. وتعد مخالفات متماثلة المخالفات المنصوص عليها في المادتين (الثالثة والأربعين) و (الرابعة والأربعين) من هذا النظام.

المادة السابعة والأربعون:

تسقط دموى الحق العام بمضي خمس سنوات من تاريخ ارتكاب المخالفة دون اتخاذ إي إجراء من إجراءات التحقيق أو المحاكمة ، ولا يترتب على سقوط دعوى الحق العام أي مساس





التفاج القريت بالشورة المالية ا

بالحقوق الخاصة.

المادة الثامنة والأربعون:

يجوز لكل من أمايه ضرر نشيجة ارتكاب إجدى المخالفات المنصوص عليها في هذا النظام أن يطالب المسؤول عن هذه المخالفة بالتعويض المناسب عما لحقه من ضرر. المادة التاسعة والأربعون:

يجوز لمالك العلامة التجارية في أي وقت ولو كان ذلك قبل رفع أي دعوى مدنية أو جنائية أن يستصدر- بناءً على عريضة مشفوعة بشهادة رسمية تالة على تسجيل العلامة - إمراً من ديوان المظالم بانخاذ الإجراءات التحفظية اللازمة ، وعلى الاخص،

أ- عمل محضر حصر ووصف تفصيلي من الآلات والأدوات التي تستخدم أو تكون قـد استخدمت في ارتكاب المخالفة والمنتجات المحلية والمستوردة أو البضائع أو الاوران مما يكون قد وضعت عليها العلامة التجارية موضوع المخالفة.

ب- توقيع الحجز صلى الأشياء المشار إليها في الفقرة (أ) ملى ألا يوقع الحجز عليها إلا
بعد أن يقلم الطالب تأميناً يقدره ديوان المطالم تقديراً أولياً لتعويض المحجوز عليه
عند الاقتضاء . ويجوز بعد توقيع الحجز المنازعة في كفاية التأمين الذي قدمه
الحاجز وفقاً للإجراءات والشروط المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية، ويجوز
أن يشمل الأمر العادر من ديوان المظالم ندب خبير أو أكثر لمعاونة الجهة التي
تحددها اللائحة التنفيذية.

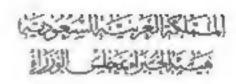


الرائيسي :

التاريكي :

الشفوعات :

就協



7
1
36



المادة الخمسون:

تمتبر الإجراءات التحقظية التي اتخذها مالك العلامة التجارية كأن ثم تكن إذا لم يتبعها رقع دهوى مدنية أو جنائية على من اتخذها مالك الإجراءات وذلك في خلال عشرة أيام من تاريخ اتخاذ الإجراءات المنصوص عليها في العادة (التاسعة والاربعين) من هذا النظام. العادة الحادية والخمسون؛

للمدعى عليه إن يتخذ إجراءات مطالبة العدمي السيء النية بالتعويض الذي قد يستحن
له نتيجة لتخاذه للإجراءات المنصوص عليها في العادة (التاسعة والأربعين) من علا النظام ،
وذلك خلال تسعين يوماً من تاريخ انتهاء الميعاد المنصوص عليه في العادة (الخمسين) من
علا النظام إذا لم يبرفع الحاجز دعوله ، أو من تاريخ صدور الحكم النهائي في دعوى الحاجز
المستعلقة بالعلامة التجارية. وفي جميع الاحوال لا يجوز صرف التأمين للحاجز إلا بعد صدور
الحكم النهائي في دعوى المحجوز عليه بإدانته أو بعد انقضاء الميعاد العقرر له دون رفعها ما
لم يتضمن الحكم العبادر في دعوى الحاجز القضل في موضوع التأمين.

المادة الثانية والخمسون:

يجوز ثديوان المظالم في أي دعوى مدنية أو جنائية أن يحكم بمصادرة الأضياء المحجوزة أو الني تحجز فيما بعد لخصم ثمنها من التعويضات أو الغرامات أو للتصرف فيها ونقاً للشروط والإجراءات الني تنص عليها اللائحة التنفيذية. ويجوز ثديوان المظالم أن يأمر بنشر الحكم في جريدة واحدة أو أكثر صلى نفقة المحكوم عليه، ويجوز له كذلك أن يأمر بإتلاف العلامات التجارية المزورة أو المقلدة أو الموضوعة أو المستعملة بغير حق وأن يأمر

المات الكرالية المؤرث بالمشاعرة والمات المراكزة المؤرثة المراكزة المراكزة



 :	-	الرق
 :	6	التاري
 2	عات	1000

- عند الاقتضاء - بإتلاف الأشياء التي تحمل هذه العلامات وذلك حتى في حالة الحكم بالبراءة،

المادة الثالثة والخمسون:

يختص دينوان المظالم بالقصيل في جميع الدعارى المدنية والجنائية والمنازعات الناشئة عن تطبيق هذا النظام ، وتوقيع الجزاءات المقررة لمخالفة أحكامه.

المادة الرابعة والخمسون:

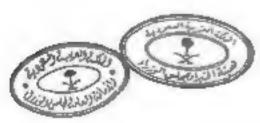
تستوثى هيئة التحقيق والأدعاء العام تمثيل الحق العام في الدعوى الجزائية لمخالفات أحكام هذا النظام.

> الباب العاشر أحكام ختامية

> > المادة الخامسة والخمسون،

تتضمن اللائحة التنفيذية الإجراءات الخاصة بالحماية المؤقتة لأي علامة تجارية تستعمل للمنتجات والخدمات المعروضة في المعارض الوطنية والدولية التي تقام في المملكة أو في إحدى الدول التي تعامل المملكة بالمثل ، ويتم تحديد هذه المعارض بقرار من وزير التجارة. المادة السادسة والخمسون؛

يكون للموظفين الذين يعينهم وزير التجارة صفة مأموري الطبط القضائي فيما يتعلق بتطبيق أحكام هذا النظام.





		الرقسم	
dadatatatsasasasasasa	:	الخراسخ	
		اللقوعات	

المأدة السابعة والخمسون:

تصدر بقرار من وزير التجارة اللائحة التغيلية لهذا النظام خلال سئين يوماً من تاريخ صدوره وتنشر في الجريدة الرسمية.

المادة الثامنة والخمسون:

ينشر هذا النظام في الجريدة الرسمية ويعمل به بعد تسعين يوماً من تاريخ نشره ١ ويلغي نظام العلامات التجارية الصادر بالمرسوم الملكي ذي الرقم (م/٥) والتاريخ ١٤٠٤/٥/٤ هـ.